التداعيات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسر الفقيرة وأساليب التكيف معها: دراسة ميدانية على قرية بر بحري كفر الشيخ

إعداد الباحثة

منى حماده غازي أحمد نيل

إشراف

أ.د عبدالوهاب جودة الحايس

أ. م. د هاني محمد بهاء الدين

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التداعيات الاجتماعية للتضخم على الأسر الفقيرة في قرية (بر بحري) بكفر الشيخ، مع التركيز على أساليب التكيف التي تعتمدها هذه الأسر لمواجهة الأزمات الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي؛ باعتباره أنسب الأساليب العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية من هذا النوع وملائمته لطبيعة الدراسة وموضوعتها. واعتمدت الدراسة على المقابلات الفردية وطريقة الملاحظة، في جمع البيانات الميدانية. واعتمدت الباحثة على العينة العمدية في اختيار مفرداتها وتكونت من ٥٠ مفردة من الأسر الفقيرة بالقرية. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج من أهمها:

١- إن التضخم أدى إلى تفاقم الفقر الغذائي؛ نتيجة الاعتماد على أطعمة منخفضة التكلفة، كما ساهم في ارتفاع معدلات التسرب التعليمي؛ بسبب عدم قدرة الأسر على تحمل المصاريف الدراسية. وأظهرت النتائج أن بعض الأسر تعتمد على عمالة الأطفال كمصدر إضافي للدخل، في حين أثّر ارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية كالوقود والكهرباء على جودة الحياة.

٢- أساليب التكيف مع التضخم تشمل ترشيد الإنفاق بالتركيز على السلع الأساسية، اللجوء إلى الجمعيات الخيرية، العمل الإضافي، الاعتماد على الديون، واستخدام الطب البديل لتجنب تكاليف الرعاية الصحية. توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج الدعم الاجتماعي، وإعادة هيكلة سياسات الدعم الحكومي؛ لتخفيف آثار التضخم، إلى جانب توفير برامج تعليمية ومساعدات مدرسية، وتنظيم حملات توعية لترشيد الاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: التضخم – الفقر – أساليب التكيف.

Abstract

The study aimed to identify the social consequences of inflation on poor households in the village of "Bar Bahri" – Kafr El Sheikh, with a focus on the coping strategies these families adopt to face economic crises. The study relied on the descriptive analytical method as the most appropriate scientific approach for studying social phenomena of this kind and its suitability for the nature and subject of the study. The study also used individual interviews and observation methods to collect field data. The researcher adopted a purposive sample in selecting the participants, which consisted of 50 poor households from the village. The study revealed a set of findings, the most important of which are:

1. Inflation has led to an exacerbation of food poverty due to the reliance on low-cost foods, and it has contributed to an increase in dropout rates in education due to the inability of families to bear educational expenses. The results showed that some families depend on child labor as an additional source of income; while rising costs of essential services such as fuel and electricity have negatively affected the quality of life.
2. Coping strategies for inflation include rationing spending by focusing on essential goods, resorting to charitable organizations, taking on additional work, relying on debt, and using alternative medicine to avoid healthcare costs. The study recommends the need to strengthen social support programs, restructure government support policies to mitigate the effects of inflation, as well as provide educational programs and school aids, and organize awareness campaigns to rationalize consumption.

Keywords: Inflation – Poverty – Coping Mechanisms.

أولًا: المقدمة

يشـهد العالم في الوقت الحالي تحولات اقتصـادية عميقة تفرض تحديات جسيمة على المجتمعات، ولعل من أبرز هذه التحديات ظاهرة التضـخم الاقتصـادي، التي تتسم بارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة. يعكس التضـخم إحدى النتائج المباشـرة للتغيرات الاقتصـادية العالمية، والتي غالبًا ما ترتبط بأزمات اقتصـــادية شـــاملة تؤثر على بنية المجتمع وتنعكس تداعياتها بشـــكل كبير على الأسـرة باعتبارها الوحدة الأسـاسـية فيه. ومع اسـتمرار التضـــخم لفترات طويلة، تصبح الأسر ذات الدخل المحدود والفئات الأكثر هشاشة في المجتمع؛ أكثر تأثرًا بهذه الظاهرة، مما يزيد من حدة الفجوة الاقتصادية، ويؤثر على مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي.

يتجلى تأثير التضـخم الاقتصـادي على الأسـر الفقيرة في عدة مظاهر، أبرزها ارتفاع تكاليف المعيشة؛ حيث تصبح السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء، السكن، والرعاية الصحية أكثر صعوبة في الحصول عليها. كما يؤدي التضخم إلى؛ انخفاض القيمة الحقيقية للدخول، مما يضـــعف القدرة الشـــرائية للأفراد ويزيد من معدلات الفقر. علاوة على ذلك، ينعكس التضـــخم على ســـوق العمل؛ حيث تواجه الأســـر الفقيرة تحديات إضـــافية مثل انخفاض الأجور الحقيقية، أو فقدان الوظائف نتيجة تباطؤ النمو الاقتصـادي. كل هذه العوامل تسـاهم في خلق بيئة معيشـية غير مستقرة تدفع الأسر إلى البحث عن حلول لمواجهة الضغوط المالية المتزايدة.

وفي ظل هذه التحديات، تلجأ الأســـر الفقيرة إلى اســـتراتيجيات تكيف مختلفة للتخفيف من حدة تأثير التضـخم. تشـمل هذه الأسـاليب تقليص الإنفاق على السـلع غير الضـرورية، البحث عن فرص عمل إضـافية، اللجوء إلى الاسـتدانة، أو الاعتماد على شـــبكات الدعم الاجتماعي من العائلة والمجتمع. كما تلعب البرامج

الحكومية دورًا مهمًا في تقديم المساعدات النقدية والدعم الغذائي، إلا أن هذه الحلول غالبًا ما تكون محدودة الأثر إذا لم تصاحبها سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى ضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للتضخم على الأسر الفقيرة، مع التركيز على استراتيجيات التكيف التي تعتمدها هذه الفئات، ومدى فعاليتها في مواجهة التحديات الناجمة عن ارتفاع الأسعار.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تُعد ظاهرة التضخم على أنها ظاهرة متعددة الأبعاد، ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وسياسية مترابطة. فقد بدأت في التبلور بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت في التفاقم بسبب تعدد أسبابها، بما في ذلك العوامل النقدية، والمالية، والهيكلية. في الماضي، كان التضخم يظهر نتيجة لغش النقود أو زيادتها بصورة مؤقتة، ثم يختفي مع معالجة الأسباب. أما في العصر الحديث، فقد باتت معدلات التضخم تميل إلى الارتفاع المستمر، مما يزيد من تفاقم التفاوت في توزيع الدخل؛ حيث يزداد الأثرياء غنى والفقراء فقرًا (حنان، ٢٠٢٣م، ص٢). لذا يُنظر إلى التضخم واحدة من أبرز الأزمات الاقتصادية التي تشكل تحديًا كبيرًا أمام صناع القرار ومتخذي السياسات؛ حيث يتركز اهتمامهم على تحسين الظروف الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي للدولة والمجتمع. يمثل التضخم تهديدًا جوهريًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ يؤدي إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، مما يثقل كاهل الأفراد، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا، ويؤثر سلبًا على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية.

وفي السنوات الأخيرة شهدت مصر ارتفاعًا ملحوظًا في تكاليف الإنتاج بالتوازي مع التضخم. وقد أكد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن ظاهرة التضخم تشكل عقبة كبيرة أمام التقدم في مسار التنمية. ومن هنا، يعد التصدي للتضخم مدخلًا حقيقيًا للإصلاح الاقتصادي في مصر؛ ذلك أن هذه المشكلة تحمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وسياسية. فيظهر التأثير المدمر للتضخم بشكل خاص عندما يفقد المواطن ثقته في العملة الوطنية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).

ووفقًا للبنك المركزي المصري ارتفع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إلى ٤١% مقابل ١٤,٥% في السنة السابقة عليها؛ ويرجع هذا الارتفاع إلى استمرار الزيادة في أسعار كل من السلع الغذائية، والسلع غير الغذائية، وقد ارتفع المعدل السنوي لكل من تضخم السلع الغذائية وغير الغذائية ليسجل ٦٥,٩% و٢٠,٩% في يونيو ٢٠٢٣ على الترتيب. فقد ارتفعت أسعار السلع غير الغذائية نتيجة ارتفاع أسعار السجائر في السوق، بالإضافة الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات. ويرجع الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية إلى ارتفاع أسعار كل من الملابس، والمنتجات الطبية، والأجهزة المنزلية، وأدوات ومنتجات النظافة المنزلية، وبعض السلع الاستهلاكية الأخرى. كما ارتفعت أسعار الخدمات لتعكس بشكل أساسي ارتفاع أسعار خدمات المطاعم والمقاهي، والحلاقة، وخدمات العيادات الخارجية. وعلى الرغم من تباطؤ المعدل الشهري لتضخم السلع الغذائية، إلا أنه جاء مدفوعًا بارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية اللحوم الحمراء، والدواجن وغيرها من السلع الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفاكهة الطازجة الذي حدّ منه انخفاض أسعار الخضراوات الطازجة (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣، ص١).

ووفقا لمحمد عبد الحميد، فإن التضخم يُفاقم من معدلات تدهور القوة الشرائية، مما يزيد من الحرمان لدى الفقراء؛ حيث يؤدي إلى تقليص قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء، والملبس، والرعاية الصحية، والتعليم (إبراهيم، ١٩٩٩، ص ١). كما يؤدي التضخم إلى تهميش قيمة الأجور والأرباح، مما يخفض من حافزية العمل ويضعف الاستثمارات، ويشكل هذا التأثير تهديدًا لاستقرار الدول المتقدمة ويعيق عمليات التنمية في الدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، ينتج التضخم توزيعا غير عادل للدخل القومي والثروة بين الأفراد، دون اعتبار المبادئ العدالة

الاجتماعية أو كفاءة الإنتاجية. كما يزيد من مســـتويات الظلم الاجتماعي الموجودة في المجتمعات (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠، ٥١).

كما أشــار جمال حماد في دراســته عن التضــخم وآثاره الاجتماعية أن التضــخم ســبب حالة من العجز الشــديد والمهين للأســر الفقيرة كما تســبب الارتفاع المســتمر في الأســعار في إرباك الأوضــاع الاقتصــادية للأسـرة، وبالآتي الأوضــاع الأسـرية مما أدى إلى؛ وقوع الأسـر في حلقات مفرغة من العجز المؤقت والمسـتديم وخلافات أسـرية متكررة بسـبب الاسـتدانة والديون المتراكمة، وانخفاض في المسـتوى المعيشـــي للأســرة، وانخفاض نوعية الحياة التي يعيشــها كثير من أفراد هذه الأســر الفقيرة، كما تعاني هذه الأسـر من العجز النفســي الناتج عن عدم القدرة على تحقيق الحياه العادلة في المجتمع وانتشار ظواهر سلبية (حماد، ٢٠١٤ ، ص ٧).

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها

الهدف الأول: : التعرف على التداعيات الاجتماعية للتضـــخم على الفقراء في مجتمع الدراسة

لتحقيق هذا الهدف، حاولت الباحثة الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما تداعيات التضــخم الاقتصــادي على قدرة الأســرة في توفير حاجتها من الطعام؟

٢. ما التداعيات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على تعليم الأبناء؟

٣. ما التداعيات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على صحة الأسرة؟

٤. ما التداعيات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على توفير الملبس؟

الهدف الثاني: التعرف على أساليب التكيف التي اتبعها الفقراء في مجتمع الدراسة

في إطار هذا الهدف، تم السعي للإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما آليات التكيف التي يتبعها الفقراء للتعامل مع الفجوة بين معدلات دخولهم ومتطلباتهم الأساسية؟

٢. كيف تكيف الفقراء مع ارتفاع أسعار الوقود (الغاز والكهرباء) وزيادة فواتير المياه؟

٣. ما استراتيجيات التكيف التي يعتمدها الفقراء لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية؟

٤. كيف يتعامل الفقراء مع الاحتياجات الطارئة مثل المرض والعلاج؟

٥. ما الطرق التي يعتمدها الفقراء لتدبير نفقات الملبس في ظل التضخم؟

٦. كيف تدبر الأسر الفقيرة مصروفات تعليم أبنائها في مواجهة التحديات الاقتصادية؟

رابعًا: الإطار المفاهيمي

١ – التضخم الاقتصادي

يُعد التضخم من أكثر المصطلحات شيوعًا التي ارتبطت بالسياسات الاقتصادية والتنموية، وبخاصة منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى الآن؛ حيث أصبح ظاهرة تسود معظم العالم، غير أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، لذلك وجد للتضخم تعريفات كثيرة ومتعددة؛ نظرًا لاختلاف أفكار الاقتصاديين حول المقصود من التضخم، أو أسبابه أو أنماطه أو خصائصه، حيث أن التضخم لا يعبر عن ظاهرة واحدة، بل مجموعة ظواهر لها صفات مختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان، ولذلك يحاول العلماء الاقتصاديون بتفصيل هذه

الظاهرة إلى عدة أنواع وظواهر، ونتيجة لذلك تعددت تعريفات التضـــخم (حماد، ٢٠١٤، ص ٤٢).

ويعرف التأصيل اللغوي لكلمة التضخم هو "ضخم"، والتي تعني الغليظ من كل شيء، والضخام بالضم هو" العظيم من كل شيء" (ابن منظور، ص ٥١٨). ويُعرف التضخم في معناه البسيط مرادف لارتفاع الأسعار، وإن ذلك الارتفاع يتسم بالاستمرار، ويُمثل هذا التعريف المعنى العام للتضخم (توفيق، ٢٠٠٠، ص ١٣).

فالمعنى السائد للتضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار. وهو تعريف يتضمن ارتفاع متوسط الأسعار –بشكل عام–، وليس مجرد بعضـــها أو القليل منها. كما يؤكد التعريف اســـتمرارية الارتفاع وليس ارتفاع الأسعار بشكل مؤقت (عبد العزيز، ٢٠١٦، ص ٢٢).

التعريف الإجرائي للتضخم الاقتصادي: في هذه الدراسة يُقصد بالتضخم الاقتصادي أنه زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة؛ مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية.

٢– مفهوم الفقراء:

اختلف العلماء في تحديد مفهوم للفقراء فقالو فيه هم الذين لا شـــيء لهم أصـــلًا، وذهب بعضـــهم إلى المسكين أشد حالًا من الفقير، فالفقير هو "الذي يملك قوته، والمســـكين هو الذي لا يملك شـــيء". وقيل الفقير هو "المحتاج الذي يســـأل الناس"، والفقراء عمومًا هم "أهل الحاجة الذين لا يملكون مالًا ولا كســـبًا حلالًا، ولا يجدون ما يكفي لسد حاجاتهم الأساسية" (عبدالناصر، ٢٠١٠، ص ٢٨٣). وعرف الفقير بأنه "الشخص الذي لا يملك مصادر مادية كافية، ويعيش في وضعية ضنك لا تتناســب مع الحقوق الإنســانية المشــروعة" (غباش، ٢٠٢٠، ص ٨٣) . وعرف

قاموس Longman الفقير /الفقراء بأنه "هو الشـــخص الذي يكون ليس جيدًا كما ينبغي أن يكون أي مستوى ضـعيف من العمل وصـحة سيئة" (Della "poverty" Summers, 507).

وقد أشـــار Lizosol إلى الفقراء على أنهم "الأفراد الذين لا يســـتطيعون توفير احتياجاتهم اليومية الأساسية، وهم من لا يتوافر لديهم ما ينفقونه سوى عملهم" Vries, 1983, p.245 – (255).

التعريف الإجرائي للفقراء: الفقراء هم الأفراد أو الأسـر الذين يعانون من انخفاض شـديد في مسـتوى الدخل أو الموارد الاقتصـادية مقارنة بمسـتوى المعيشـة الأساسـي المطلوب لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء في مصـر، حُدد خط الفقر القومي للفرد في السـنة بقيمة ١٠,٢٧٩ جنيهًا للفرد الواحد، أي ما يعادل حوالي ٨٥٦ جنيهًا للفرد شهريًا.

- **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم**

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم:

(١)تدني كفاءة العملة في القيام بوظائفها:

ومن المتعارف عليه أن التضـــخم يجعل النقود تفقد كفاءتها في أداء تلك الوظائف، وكلما اشـــتد التضـــخم فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها إلى أن تصـــبح غير مقبولة بين الناس كوسـيط للمبادلة، ومن ثم كوحدة للحسـاب ومخزن للقيم، ومن باب أولى كوسـيلة للمدفوعات الآجلة؛ حيث عندما يشـتد التضـخم تفقد النقود قيمتها النقدية، وعند ذلك ينتهي الأمر بإبطال هذه العملة، وإصدار عملة جديدة مكانها، وقد حدث ذلك عدة مرات في العالم (قحف، ١٩٩٣م، ص ٣٦ – ٣٧).

كما أن الارتفاعات المستمرة للأسعار والتي يترتب عليها؛ فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، تؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة في مرحلة التشغيل الكامل؛ حيث ترتفع الأسعار لتحقيق التوازن (زكي، ١٩٨٠م، ص ٦٠١ – ٦٠٢).

(٢) أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، إذ يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز وبالتالي على الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية. بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعًا لعملية النمو الاقتصادي؛ حيث يتوقع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وينخفض معدل البطالة. وتتوقف صحة كلا الرأيين على نوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع سيضر بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعًا للنمو إذا ما صاحبته سياسات اقتصادية حكيمة (الوادي، ٢٠١٠م، ص ٩٣).

(٣) أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:

يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بعملتهم الوطنية.

كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفًا من ارتفاع أسعارها مستقبلًا مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة (الشيخ، ٢٠٢١م، ص ٦).

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم.

بشكل عام تنعكس آثار التضخم مباشرة على المجتمع في صورة ارتفاع مستمر لأسعار السلع والخدمات نتيجة لعدة أسباب ذُكرت مما ينعكس سلبياً على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة، فارتفاع الأسعار مع ثبات الدخول يؤدي إلى نقص القدرة على الاستهلاك، فيضطرون للتنازل عن الطلب على بعض السلع لعدم قدرتهم الحصول عليها، ويقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي لهم، مما يجعلهم يعانون من أعباء الحياة اليومية، وفي وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدهم على رفع مستوى دخولهم بالعمل في أكثر من مهنة، أو التوجه نحو الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل، كما يؤدي التضخم إلى عدم التحاق عدد من أطفالهم بالتعليم للالتحاق بالعمل، أو ممارسة التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية، ويؤدي التضخم أيضا إلى زيادة البطالة، وزيادة عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة (الرمحي، ١٩٨٦م، ص ٢٢١).

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير بشكل واضح على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

(١)أثر التضخم في التمايز الاجتماعي وزيادة الفروق الطبقية:

عندما تستمر موجات التضخم لفترة زمنية طويلة، يؤدي ذلك إلى تغيرات اجتماعية في البناء الطبقي للمجتمع. وهذا بدوره يؤدي إلى تحولات كبيرة في بنية المجتمع الطبقي؛ حيث يتكون المجتمع من طبقة سيادية غنية تضم كبار المالكين، وطبقة متوسطة تضم صغار الملاكين، وطبقة دنيا تضم الفقراء وذوي الدخول الثابتة والموظفين وبالتالي نجد تدهورًا جليًا في الطبقات الثانية والثالثة، بينما تزداد الطبقة الأولى غنى وأملاكًا.

لذا فإن التضخم يساهم بشكل كبير في توسيع الفروق الطبقية في المجتمع؛ حيث أن الفئة المتضررة بشكل أكبر من التضخم، هم أصحاب الدخول المنخفضة التي يزيد فقرها فقرًا مقارنة مع أصحاب الدخول المرتفعة التي تزداد غني ما يؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية وأخلاقية وحالة من عدم المساواة في المجتمع بالإضافة إلى تفشي الفساد والرشوة نتيجة؛ حاجة الموظفين التي تصبح دخولهم غير كافية وازدياد سطوة المستثمرين ذوي الرساميل ورغبتهم في تسيير امورهم وإن كانت غير قانونية عن طريق الرشوة (مسلم، ٢٠١٥م، ص ٣٥ – ٣٦).

(٢) أثر التضخم على التطرف والعنف:

إن أشد ما يحدثه التضخم من خلل اجتماعي، هو الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية، فيزيد في دخول البعض القليل، وينقص من دخول الكثير، ومن بين الفئات التي لم يعطها المجتمع حقها هي الطبقات المثقفة، وخريجو الجامعات؛ حيث أن الكثير من خريجي الجامعات يفاجؤون برواتبهم الدنية، مقابل ارتفاع مستوى الأسعار الذي لا يحمل، ومعدل زيادة الأسعار لا يقابله ولا يواجهه زيادة مماثلة في الأجور، مما يؤدي إلى حالة يأس من الواقع، ولاسيما في امتلاك المنزل أو إقامة مشروع متواضع يجد فيه كيانه، وثقافته العلمية (رجب، ٢٠١١م، ص ١٠٤).

(٣) التضخم وازدياد معدلات الفقر.

يترتب عن التضـخم تغييرات جذرية في طبقات المجتمع المختلفة؛ حيث يعمق كلا من الفقر والغنى، ممـا يؤدي إلى تكـدس الثروات لـدى فئـات قليلـة في المجتمع، وهم التجار والمســـتثمرون والمضـــاربون، بينما تظل الأغلبية من أفراد المجتمع تعيش عند خط الفقر أو أدنى منه كما تتجه الطبقة المتوســـطة تدريجيا لتنضم إلى الطبقة الفقيرة (نجم وآخرون، ٢٠١٢م، ص ٨).

وتطبيق الحكومة المصرية لشروط صندوق النقد الدولي في إطار تطبيق برنامج الإصـلاح الاقتصـادي من أجل الحصـول على القرض؛ ارتفعت أسـعار السلع والخدمات في الاقتصـاد المصـري بشـكل كبير جعل دخول الأفراد تتضـاءل بالتبعية في ضـوء الزيادات المسـتمرة في الأسـعار، مما يعني اتسـاع أعداد البسـطاء الذين يعيشون حتى على مبلغ ألف جنيه شهرياً للفرد ليصل عددهم لأكثر من ضعف عدد من يعيشون تحت خط الفقر فتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي سيزيد الغني غناءً ويزيد الفقير فقراً، أما محدودي الدخل ومتوســـطي الدخل فهم الذين يعانون من زيادة مشـكلة البطالة والتضـخم، ليؤدي ذلك إلى غياب العدالة الاجتماعية ويزيد من أعباء الفئات الفقيرة في المجتمع (سليمان، ٢٠١٩م، ص ٢٢٦ – ٢٢٩).

(٤) تأثير التضخم على الأجور والأسعار (مهران، ٢٠١٤م، ص ٢٨ – ٢٩).

ترتفع الأجور والأسـعار كلما تضـخمت النقود، فالأجير لا يسـتطيع على الغلاء صـــبرًا وهو مرهق بالعمل، يرى صـــاحبه يجني الأرباح الطائلة فيطالبه برفع أجره، ثم لا يفتأ يطالبه بالزيادة، وهو مُحق في طلبه؛ لأن نفقات المعيشـة تغلو غلاءً فاحشًـا فلا يعود في مكنة الأجير أن يعيش إلا بأجر يطرد ارتفاعه كلما اطرد ارتفاع تلك النفقات.

وفي أوقات التضخم تقع أسوأ النتائج على الأجير كلما طالت مدة الدفع له، فالأجير الذي يقبض مرتبه كل شهر يُضار أكثر من الأجير الذي يقبض أجره كل أسبوع، والأجير الذي يقبض أجره كل أسبوع يُضار أكثر من الأجير الذي يقبض أجره كل يوم. فكلما طالت المدة في قبض الأجر كلما تعرض الأجير للضرر الحادث من الارتفاع المتزايد يومًا عن يوم، وربما كانت الأسعار في المساء غيرها في الصباح في يوم واحد.

خامساً: الاتجاهات النظرية المفسرة للدراسة:

١. نظرية التبعية وتفسيرها للتضخم (Schich, 2004, P.165):

ظهر مفهوم التبعية في منتصف الستينيات من القرن العشرين، من خلال أعمال بعض المفكرين في أمريكا اللاتينية مثل فرانك ودور سانتوس وكاردوزو، وقد انتشرت أفكارهم وتطورت من خلال مفكرين آخرين في الدول النامية وكذلك في بلدان أوروبا الغربية. أدت هذه الأفكار إلى حدوث تأثير كبير على دراسات التنمية والتخلف خلال السبعينيات والثمانينات تحت مسمى مدرسة التبعية " Dependency school"، وقد ساهم المفكر العربي سمير أمين بشكل كبير كواحد من أبرز منظري هذه المدرسة (العيسى وآخرون، ١٩٩٩، ص ١٢٧).

وقد قدمت أساسًا جديدًا، لتفسير ظاهرة التخلف في العالم التابع يقوم على قضية أساسية مفادها، أن علاقة التبعية والاستغلال التي تعرض لها العالم التابع من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤدِ إلى أي شكل من أشكال التنمية، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهذا أمر منطقي طالما أن الفائض المنتج

في البلدان التابعة – أياً كان شكل إنتاجه – ينقل باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي المتقدم (عبدالمعطي والهواري، ١٩٨٧، ص ٩٧).

وانطلقت هذه النظرية كرد فعل للنظريات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي حاولت تفسير تخلف شعوب العالم الثالث في ضوء بناءاتها القومية وقد شكلت هذه القضية الأولية نقطة الانطلاق الأساسية لنظرية التبعية؛ إذ تسعى هذه النظرية لتفسير التحولات التاريخية للدول المتخلفة في ضوء التطور الذي حققته الرأسمالية الأوروبية الغربية على مدى خمسة قرون متتالية، والتي ارتبط بظهور السوق العالمية وممارسة مختلف كافة أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية على هذه الدول (الحسيني، ١٩٩٩، ص ٢٠). ونظر عدد من المنظرين أن هذه النظرية ظهرت كرد فعل معارض للدعاوي المتفائلة لنظرية التحديث Modernization Theory (Scott and Marshall, 2005, p.422)

تعدّ مدرسة التبعية تجسيداً للموقف الراديكالي في مجال العلوم الاجتماعية، حيث تتخذ موقعاً نقدياً تجاه الأوضاع القائمة، وتسعى إلى إحداث تعديلات جوهرية فيها. في ذات السياق، تشهد ميادين العلوم السياسية والاجتماعية المتخصصة في قضية التنمية السياسية تحولًا معرفيًا من نهج مدرسة التنمية السياسية نحو النظريات الراديكالية. يُقصد بالراديكالية تيارًا سياسيًا ينادي بالإصلاح الشامل والأساسي في إطر المجتمع والدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار للتفكير الرصين والمتأني قبل الدفع باتجاه إجراءات الإصلاح. يرى ريتشارد هيجوت أفضلية توظيف المصطلح الراديكالي بدلًا من الماركسية الجديدة، نظرًا لأن العديد من التيارات التي تندرج تحت لواء نظرية التبعية لا تدخل في الأفكار والمفاهيم الماركسية رغم استعارتها لبعض تعابيرها اللغوية (هيجوت، ٢٠٠١، ص٨٩ – ٩٠).

ويمكن القول أن نظرية التبعية تستند إلى مرتكزين أساسيين، يتمثل الأول الماركسية الجديدة بمختلف توجهاتها، بينما يتمثل الثاني في الحوارات والمباحثات التي دارت حول قضايا التنمية ضمن إطار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وقد اتجه أنصار هذه النظرية إلى تقديم نقد شامل لنظريات التنمية والتحديث الغربية، معتبرين أن النظام الرأسمالي يتسم بالنجاح عبر استثمار الموارد المادية للدول النامية، مما يسهم في تكريس الثروة والرفاهية للدول الرأسمالية الغربية على حساب الدول الأقل تطورًا، وهو ما يؤدي إلى إعاقة عمليات التحديث والتنمية فيها. وعند تطبيق هذه النظرية على بلدان أمريكا اللاتينية، يتبين أنها كانت جزءًا من نظام عالمي تسيطر عليه القوى الغربية منذ القرن السادس عشر، ومن ثم، فإن تخلفها الحالي يعد ناتجًا عن علاقات محددة قائمة مع النظام الدولي (عبد الحي، ٢٠١٨، ص٦).

وقامت نظرية التبعية على مجموعة من الفرضيات أبرزها:

١) يستند نموذج التبعية في جوهرة على وجود نظام دينامي للتبادل غير المتكافئ؛ حيث تكون العلاقات غير المتناسقة بحيث تكون على الدوام في مصلحة أحد الطرفين وتتجاهل مصالح الطرف الآخر، أو على الأقل يفضل طرفًا على الآخر بشكل نسبي. ونتيجة لذلك؛ يظهر داخل النظام الدولي نمط من التفاعل بين طرف مهيمن وآخر تابع (صيام، ١٩٩٥، ص٢٨).

٢) رفض نمط الإنتاج الرأسمالي وتبعاته السياسية والحضارية كحلًا لتحقيق التقدم في دول الأطراف أي فك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي وفي نفس الوقت تطبيق نمط الإنتاج الاشتراكي (عبدالله، ١٩٨٦، ص٥٥).

طبقًا لمقولات نظرية التبعية فأن التضخم يحدث في الدول النامية؛ نتيجة حتمية لتبعية دول الأطراف الدول النامية لدول المركز "الدول المتقدمة"، وذلك من خلال نظام الأسعار النسبية – التبادل التجاري غير المتكافئ بين الدول النامية والمتقدمة – ؛ حيث أنه يشكل جوهر مسألة التبعية، وذلك لتراكم المديونية على الدول النامية والاتصال بالأسواق الخارجية – الانفتاح على السوق العالمي الذي تحتكره دول المركز أي الدول المتقدمة ومصادر التمويل الأجنبية – والذي تتحكم به أيضا الدول المتقدمة – ، وعلى هذا النحو يكون التضخم في الدول النامية – في جانب كبير منه – لتبعية الدول النامية للدول المتقدمة وأنه السبب الرئيس لزيادة معدلات الفقر بها هذا بالإضافة إلى التضخم المستورد الذي تصدره الدول المتقدمة للدول النامية ، وينتقل هذا التضخم للداخل من خلال درجة الانكشاف على العالم الخارجي " أي نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي "، فضلًا عن الميل المتوسط والحدي للاستيراد (عبد المجيد، الحيطي، ٢٠٢٣، ص ١٧).

ويعد التضخم من أكثر الظواهر التي يمكن أن تنتقل عبر التجارة الخارجية إلى جميع الدول الأخرى، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، معتمدًا في ذلك على طبيعة التشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية، ووضع معدل التبادل الدولي، وكذلك بحسب مكانة الدولة التي ظهر فيها التضخم ومدى تأثيرها في التجارة الدولية وإبراز مدى اندماج الاقتصاد المحلى في الاقتصاد الرأسمالي العالمي (العيسوي، ١٩٩١، ص ٦٧-٦٨).

٢. رؤية كارل ماركس تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية)

الرؤية الماركسية للعمل والاقتصاد. يركز كارل ماركس على فهم الاقتصاد والعمل مثل جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي الشامل. ينظر ماركس إلى

العمل بوصفه أساسًا للقيمة والثروة في المجتمع، ويعتقد أن القوانين والترتيبات القانونية والتجارية تحدد دور الأفراد في الإنتاج وتحكم علاقاتهم مع بعضهم ببعض.

ومن خلال تحليله لتطور الإنتاج والعمل، يرى ماركس أن كل مرحلة جديدة في تقسيم العمل تعكس نظامًا جديدًا للملكية، وتعيد صياغة علاقات الأفراد مع مادة العمل وأدواتها ومنتجاتها. هذا يعني أن التطورات في الاقتصاد والإنتاج لها تأثيرات عميقة على العلاقات الاجتماعية والطبقية في المجتمع. بشكل عام، فإن فهم ماركس للعمل والاقتصاد يتمحور حول فهم العلاقة بين الطبقات الاجتماعية ووسائل الإنتاج وكيفية توزيع الثروة والسلطة في المجتمع (ماركس، ١٩٧٥ ، ص ١٨).

وفي كتاب البيان الشيوعي، أشار ماركس وإنجلز إلى الشعور المتزايد بالخوف وعدم اليقين بين فئات المجتمع والشعوب، وأكدوا أن هذا الشعور يعود إلى الشعور بأن حياتهم محكومة من قبل قوى خارجة عن سيطرتهم؛ وهو ما يؤدي إلى انعدام الأمن الشامل. يركز ماركس هنا على الجوانب النفسية والاجتماعية لتأثيرات الرأسمالية على الإنسان، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية (ماركس، ١٩٧٥، ص ١٩).

العمل:

من وجهة نظر ماركس، يعد النظام الرأسمالي شكلًا من أشكال الاستغلال التجاري والصناع؛ مما يؤدي إلى سلب الذات للطبقات العاملة. وعلى الرغم من تحقيق بعض التوازن في الإنتاج والتوزيع، فإنه يفتقد إلى العدالة الاجتماعية الحقيقية. بناءً على هذا التحليل، يؤمن ماركس بأنه من الضروري الابتعاد عن النظام الرأسمالي والتوجه نحو نظام اقتصادي بديل يضمن حقوق الطبقات الفاعلة اقتصاديًا في المجتمع، وهو النظام الاشتراكي الاجتماعي.

وفي توضيحه لفكرته، يشير ماركس إلى أن الناس يدخلون في علاقات معينة أثناء عملية الإنتاج تتطابق مع قواهم المنتجة، وتؤثر هذه العلاقات على البنية الاقتصادية للمجتمع. ويضيف أن هذا البناء الاقتصادي يشكل الأساس الواقعي الذي يبنى عليه البناء الفوقي الذي يتضمن الحقوق والنظام السياسي، ويتطابق مع أشكال معينة من الوعي الاجتماعي (ماركس، ١٩٧٥ ، ص ١٣).

يتوقع ماركس أن يعبر الصراع بين الرأسمالية والعمال عن نفسه بشكل واضح، يشير إلى أن سعي الشركات لتحقيق الأرباح وزيادة الإنتاجية سيؤدي بطبيعة الحال إلى تقليص الحاجة إلى العمال، مما ينتج عنه جيشًا صناعيًا احتياطيًا من الفقراء والعاطلين عن العمل.

وتنبأ ماركس بأن هذا التطور سيؤدي إلى تراكم الثروة في يد الأقلية؛ مما يعزز التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. وبالآتي، سيؤدي ذلك إلى تركيز رأس المال واحتكار القوى المنتجة في يد القلة القليلة. ويؤكد ماركس أن عملية تركيز رأس المال التي توقعها قد حدثت بالفعل خلال السنوات العشر الماضية؛ فقد وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. هذا التحليل يبرز الواقع الذي نعيشه حاليًا؛ إذ يشهد العالم تزايدًا في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وتركيز الثروة في يد الأقلية القليلة (ماركس، ١٩٧٥، ص ١٤).

البطالة:

وصف ماركس البطالة بوصفها ظاهرة تتجلى في جميع أنحاء العالم المتقدم، وأشار إلى أن الشركات تبذل جهودًا متزايدة لخفض التكاليف وتجنب توظيف المزيد من العمال. ويعزز هذا الاتجاه أرباح الشركات على حساب العمال، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة، وتجميد الأجور الحقيقية.

يبرز ماركس أن استخدام التكنولوجيا والآلات في عمليات الإنتاج يؤدي إلى تقليل عدد العمال المطلوبين، وهو ما يتسبب في زيادة معدلات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الشركات على تحقيق الأرباح عبر تقليل تكاليف الإنتاج، وهو ما يؤثر سلبًا على العمال من خلال تجميد الأجور أو تقليل فرص التوظيف. تجسد هذه الوضعية الصراع الاقتصادي بين رأس المال والعمال؛ إذ يتم استغلال العمال وتقليل فرص عيشهم من أجل زيادة أرباح الشركات. وبهذه الطريقة، بعد ماركس أن البطالة وتجميد الأجور هما نتيجة مباشرة للطبيعة الاستغلالية للنظام الرأسمالي . (ماركس، ١٩٧٥، ص ١٦).

ويرى ماركس أن الرأسمالية تحمل في طياتها بذور فنائها؛ وأنها نظام فوضوي وعبثي يتميز بالأزمات الدورية التي ترمي بالناس إلى البطالة وتتسبب في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. البطالة الجماهيرية التي تشهدها الآن تعد بلا شك أسوأ بكثير مما توقعه ماركس. ففي كتاباته، تحدث ماركس عن مفهوم الجيش الاحتياطي من العاطلين، وهو مجموعة من العمال الذين يمكن استخدامهم للحفاظ على انخفاض الأجور وبمثابة احتياطي عندما يتعافى الاقتصاد من الركود.

أكد ماركس عدم استقرار النظام الرأسمالي وتعرضه للأزمات الدورية، وتوقع أن الرأسماليين سيزيدون من استثماراتهم في التقنيات الحديثة، ويعتمدون على التشغيل الآلي بشكل أكبر، مما يؤدي إلى استبدال العمالة البشرية. كما توقع أن معدل الربح سينخفض تدريجيا مع نمو الاقتصاد، وأشار إلى أن الأزمات الشديدة ستؤدي إلى تعطيل دورة النمو الاقتصادي.

وأوضح ماركس في الجزء الأول من البيان الشيوعي دور التناقضات الاجتماعية في العملية التاريخية؛ إذ يتناول تلك التناقضات وتأثيرها على تطور المجتمع والاقتصاد. ومن خلال تحليله لهذه التناقضات، وصل ماركس إلى

استنتاجات تشير إلى تزايد الثروة والقوة للطبقة الرأسمالية، على حين تزداد حالة الفقر والتهميش لطبقة العمال (ماركس، ١٩٧٥ ، ص ٧).

المستوى المعيشي: أشار ماركس في تحليله لانخفاض مستوى المعيشة، إلى أن الصراع بين الطبقات كان متواجدًا في مختلف مراحل التطور الاجتماعي عبر التاريخ، وتجلى هذا الصراع بين الطبقات المستغلة والطبقات المستغلة، وبين الطبقات الحاكمة والمحكومة. ومع تقدم المجتمعات، تطور هذا الصـــراع وتعقد، وبدأ يظهر بوضـوح أكبر، وفي الوقت الحاضـر ووفقًا لماركس، وصـل هذا الصـراع إلى مرحلة حرجة؛ فقد أصـبحت الطبقة المسـتغلة والمقهورة "البروليتاريا" غير قادرة على تحرير نفسها من قبضة الطبقة التي تستغلها وتقهرها "البرجوازية". وبالآتي، يعتقد ماركس أن تحرير البروليتاريا لن يكون ممكنًا إلا من خلال تحرير المجتمع بأسره من الاستغلال والقهر، وذلك من خلال إنهاء صراع الطبقات نهائيًا (ماركس، ١٩٧٥ ، ص ٥).

لم يكتف كارل ماركس" بمجرد صـياغة اقتصـاد بديل للنظام الرأسـمالي؛ بل سـعى إلى إيجاد رؤية اقتصـادية أكثر واقعية وشـمولية. وفي هذا الصـدد، حافظ ماركس على الاندماج الاجتماعي من خلال وضـعه لمنهج اقتصـادي يُورثه الأجيال عبر أُســـس اجتماعية واقتصـــادية مترابطة بالحياة المادية والبشـــرية، التي تتعلق بالإنسان والمجتمع والدولة.

سادسًا: الاجراءات المنهجية:

لتحقيق أهداف الدراســـة وتســـاؤلاتها تم الاعتماد على مجموعة من الاجراءات المنهجية التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

١ – أسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي باعتباره أنسب الأساليب العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية من هذا النوع وملائمته لطبيعة الدراسة وموضوعها: الأثر الاجتماعي للتضخم: أساليب التكيف الأسري للفقراء في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

٢- طرق الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهدافها، لجأت الباحثة إلى عدة طرق منهجية لجمع البيانات الميدانية المتصلة بأبعاد الظاهرة مثل: المقابلات الفردية وطريقة الملاحظة.

٣- مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في عينة من الأسر الفقيرة في قرية بر بحري التابعة لمركز البرلس.

٤- عينة الدراسة:

أ. **نوع العينة:** اعتمدت الباحثة على العينة العمدية في اختيار مفرداتها وتكونت من ٥٠ مفردة من الأسر الفقيرة بالقرية.

ب. **طريقة اختيار العينات:** اختيرت بالطريقة المتاحة حيث لجأت الباحثة إلى مجموعة عمدية من الأسر الفقيرة بالقرية بعد عمل دراسة استقصائية حول القرية وسكنها.

سادساً: تحليل البيانات الميدانية:

تعد البيانات والحقائق الميدانية العنصر الأساسي في الوصول إلى الاجابة عن التساؤلات العامة للدراسة، والانتقال إلى صياغة المفاهيم والقضايا

النظرية للدراســة. وتعرض الباحثة للطرق المنهجية في تحليل البيانات الإمبريقية في الآتي:

١- مصادر البيانات:

انطلاقا من الهدف العام للدراسة، وطبيعة التساؤلات العامة، فقد اعتمدت الباحثة على مصـدرين لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن هذه الأسئلة فإن المصـدر الملائم للحصول على البيانات في هذه الدراسة يتمثل في الآتي :

أ- **المصــدر البشــري:** ويتمثل في الإخبارين وعدد من الموظفين في الوحدة المحلية بالقرية.

٢- أدوات جمع البيانات:

نظرًا لتعدد مصــادر البيانات، فقد تطلب الأمر الاعتماد على أكثر من أداة لجمع البيانات. فقد اعتمدت الباحثة على الأدوات الآتية في جمع البيانات:

بالنسـبة لطريقة المقابلة الفردية: اعتمد على اسـتخدام دليل المقابلة مع أرباب الأســر بالقرية؛ حيث صــمم دليل للمقابلة، تضــمن الدليل مجموعة من التساؤلات، مقسمة على المحاور الرئيسية للدراسة وفقا للأهداف العامة وتساؤلاتها.

بالنسـبة لطريقة الملاحظة المباشرة: اعتمد على ملاحظة الأفراد بالقرية الذين طبق عليهم الدراسة الميدانية ورصد كافة السلوكيات والممارسات التي يُزاولنها في حياتهم اليومية، حيث؛ صـمم دليل للملاحظة المباشـرة مقسـم على مجموعة من المحاور الرئيسية وفقا لأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

٣- طرق تحليل البيانات:

اعتمد على الأسـلوب الكيفي في تحليل البيانات، والوصـول إلى تحقيق الأهداف، حيث اسـتخدمت طريقة تحليل المضـمون في عملية فهم وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها باستخدام الأدوات، سواء عن طريق الملاحظات المباشرة، أو المقابلات بنوعيها: الفردية والجماعية مع الأسر.

سابعاً: تحليل البيانات

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء بقرية بربحري.

يوضح الجدول رقم (١) بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة:

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	متوسط دخل الأسرة	مصادر الدخل	عدد أبناء الأسرة	الحيازة الزراعية /مركب صيد
1	ذكر	39	يقرأ ويكتب	متزوج	صياد	2000	الزوج	7	لا يوجد
2	أنثى	30	تقرأ وتكتب	أرملة	تعمل في البوص	400	الزوجة	3	لا يوجد
3	ذكر	40	أمي	متزوج	صياد	2500	الزوج والابن	6	لا يوجد
4	ذكر	30	أمي	متزوج	صياد	١٥٠٠	الزوج والزوجة	4	لا يوجد
5	أنثى	50	أمية	متزوجة	ربة منزل	1300	الابن	5	لا يوجد
6	أنثى	50	أمية	أرملة	ربة منزل	1500	الابن	5	لا يوجد
7	أنثى	38	أمية	متزوجة	ربة منزل	1200	الزوج	4	لا يوجد
8	أنثى	48	أمية	أرملة	ربة منزل	–	–	5	لا يوجد
9	ذكر	48	أمي	متزوج	صياد	1000	الزوج	6	لا يوجد
10	أنثى	40	أمية	أرملة	تعمل في البوص	500	الزوجة	4	لا يوجد

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	متوسط دخل الأسرة	مصادر الدخل	عدد أبناء الأسرة	الحيازة الزراعية /مركب صيد
11	ذكر	52	أمي	متزوج	لا يعمل	1500	الابن	7	لا يوجد
12	ذكر	49	يقرأ ويكتب	متزوج	صياد	2500	الزوج والابن	8	لا يوجد
13	أنثى	38	أمية	مطلقة	ربة منزل	–	–	5	لا يوجد
14	أنثى	35	تقرأ وتكتب	متزوجة	ربة منزل	1800	الزوج	5	لا يوجد
15	أنثى	43	أمية	أرملة	تعمل في البوص	500	الزوجة	5	لا يوجد
16	أنثى	35	أمية	مطلقة	تعمل في البوص	400	الزوجة	4	لا يوجد
17	ذكر	41	يقرأ ويكتب	متزوج	صياد	2000	الزوج	5	لا يوجد
18	ذكر	43	إعدادية	متزوج	صياد	1500	الزوج	8	لا يوجد
19	ذكر	37	يقرأ ويكتب	متزوج	عامل زراعي	1400	الزوج	5	لا يوجد
٢٠	ذكر	٤٥	أمي	متزوج	صياد	١٨٠٠	الزوج	٧	لا يوجد
٢١	أنثى	٤٣	تقرأ وتكتب	متزوجة	عاملة في مدرسة	٣٠٠٠	الزوجة واثنان من الأبناء	١٠	لا يوجد
٢٢	أنثى	٣٣	أمية	متزوجة	ربة منزل	٢٠٠٠	الزوج	٥	لا يوجد
٢٣	أنثى	٤٣	أمية	أرملة	ربة منزل	١٠٠٠	الابن	٦	لا يوجد
٢٤	أنثى	٤٨	إعدادية	أرملة	ربة منزل	–	–	٥	لا يوجد
٢٥	أنثى	٤٥	أمية	متزوجة	ربة منزل	١٥٠٠	الزوج	٧	لا يوجد
٢٦	أنثى	٣٨	ابتدائي	أرملة	تعمل في البوص	٤٠٠	الزوجة	٤	لا يوجد
٢٧	ذكر	٥٠	أمي	متزوج	صياد	٢٥٠٠	الزوج والابن	٨	لا يوجد

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	متوسط دخل الأسرة	مصادر الدخل	عدد أبناء الأسرة	الحيازة الزراعية /مركب صيد
28	ذكر	46	أمي	متزوج	عامل زراعي	1400	الزوج والزوجة	6	لا يوجد
29	أنثى	36	ابتدائية	أرملة	تعمل في البوص	400	الزوجة	4	لا يوجد
30	أنثى	32	إعدادية	أرملة	ربة منزل	–	–	5	لا يوجد
31	أنثى	52	أمية	أرملة	ربة منزل	1500	الابن	6	لا يوجد
32	ذكر	44	يقرأ ويكتب	متزوج	صياد	2000	الزوج	6	لا يوجد
33	ذكر	55	أمي	متزوج	صياد	2500	الزوج والابن	8	لا يوجد
34	ذكر	35	أمي	متزوج	صياد	1400	الزوج	5	لا يوجد
35	أنثى	38	تقرأ وتكتب	أرملة	تعمل في البوص	500	الزوجة	4	لا يوجد
36	أنثى	40	أمية	متزوجة	ربة منزل	1500	الزوج	5	لا يوجد
٣٧	أنثى	٣٥	إعدادية	متزوجة	ربة منزل	١٤٠٠	الزوج	٤	لا يوجد
٣٨	ذكر	٤٤	يقرأ ويكتب	متزوج	صياد	٢٠٠٠	الزوج	٦	لا يوجد
٣٩	ذكر	٣٥	دبلوم	متزوج	حارس على مزرعة	٢٠٠٠	الزوج	٧	لا يوجد
٤٠	أنثى	٤٢	ابتدائية	متزوجة	ربة منزل	١٥٠٠	الزوج	٧	لا يوجد
41	أنثى	٤٧	أمية	أرملة	ربة منزل	١٥٠٠	الابن	٥	لا يوجد
42	أنثى	٣٨	ابتدائية	متزوجة	ربة منزل	١٧٠٠	الزوج	٤	لا يوجد
43	ذكر	٤٥	أمي	متزوج	صياد	١٥٠٠	الزوج	٦	لا يوجد
44	ذكر	٣٧	إعدادي	متزوج	حارس على مزرعة	٢٠٠٠	الزوج	٤	لا يوجد

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	متوسط دخل الأسرة	مصادر الدخل	عدد أبناء الأسرة	الحيازة الزراعية /مركب صيد
45	ذكر	٤٧	ابتدائية	متزوج	صياد	١٠٠٠	الزوج	٥	لا يوجد
46	أنثى	٤٥	أمية	أرملة	ربة منزل	–	–	٥	لا يوجد
47	أنثى	٣٧	تقرأ وتكتب	أرملة	تعمل في البوص	٤٠٠	الزوجة	٤	لا يوجد
48	ذكر	٤٤	أمي	متزوج	صياد	٢٠٠٠	الزوج	٥	لا يوجد
49	أنثى	٣٩	ابتدائية	متزوجة	ربة منزل	٢٠٠٠	الزوج	٥	لا يوجد
٥٠	ذكر	٤٣	أمي	متزوج	صياد	١٨٠٠	الزوج	٧	لا يوجد

تعد قرية بر بحري إحدى القرى التي ترتفع بها معدلات الفقر في محافظة كفر الشيخ، وتُعد من القرى التابعة لمركز البرلس المطلة على البحر الأبيض المتوسط من الشمال، وتحدها بحيرة البرلس من الجنوب وتمتد شرقًا حتى مدينة برج البرلس، وتنتهي غربًا مع قرى الخرجين التابعة لمركز ومدينة مطوبس، وتمتد على مسافة ٤٠ كم على ساحل البحر المتوسط، ونفس المسافة على بحيرة البرلس. وهذا الموقع الفريد أتاح لأهالي القرية فرص عمل كثيرة في مجال الصيد، كما يوجد بالقرية العديد من المشاريع العملاقة مثل شركة كهرباء البرلس وميناء صيد البرلس ومشروع الاستزراع السمكي البالغ مساحة ١٨٥٤ فدان. وتبلغ المساحة الكلية لبر بحري حوالي ١٤ ألف فدان تقريبًا.

ويتبع قرية بر بحري مجموعة من العزب الصغيرة تبلغ ١٩عزبة (مسطروه، أرض حلاوة، حسانين، المقصبة، أبو عامر(١&٢&٣)، الجماصة، قضاعة الغربية، قضاعة الشرقية، الحنفي الكبرى، البنانين، الحنفي الأساسي، العاقولة، أولاد صالح،

أرض حسين، عماد، الشامي الشرقي) وتعد العزب الأكثر فقرًا بين هؤلاء العزب (عزبة جماصة – أبو عامر – أرض حلاوة – الحنفي الكبرى – المقصبة). وعلى الرغم من اتساع مساحة قرية بر بحري وامتدادها على الطريق الدولي بمساحة ٤٠ كم ، إلا أنه لا يوجد بها رعاية صحية كافية، ولا توجد بها غير الوحدة الصحية بالحنفي الكبرى؛ والوحدة الصحية بالمقصبة. كما لا يوجد بالقرية شبكة صرف صحي .

١- من حيث النوع:

بلغ عدد حالات الدراسة من الإناث ٢٨ حالة مقابل، مقابل ٢٢ حالة من الذكور، فمن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن: غالبية الأسر الفقيرة هي التي تعولها نساء، سواء مطلقات، أو أرامل وهو ما انعكس على عينة الدراسة؛ حيث أن عدد كبير من إجمالي حالات الدراسة من أرامل والمطلقات، وهو ما أسهم في تعدد أدوار المرأة التي تقوم بدور الأب في ظل غياب رب الأسرة نتيجة للوفاة أو الطلاق.

٢- وفيما يتعلق بخصائص للفقراء من حيث السن في قرية بر بحري:

يتضح أن الفئة العمرية الأكبر للفقراء ممن يقعون في الفئة المتوسطة التي تتراوح أعمارهم ما بين (٤٠ – ٥٠) عام حيث بلغ عددهم ١٨ حالة، تأتي بعدها مرحلة الشباب حيث بلغ عدد الحالات التي تتراوح عمرها ما بين (٣٠ – ٤٠) عام ١٦ حالة، أما فئة كبار السن الذين تتراوح أعمارهم (٥٠ – ٦٠) عام فقد بلغوا ٦ حالات من إجمالي حالات الدراسة، وبذلك تكون الدراسة قد تناولت شرائح مختلفة من الفئات العمرية بمجتمع الدراسة بقرية بر بحري. ويتضح من خلال تحليل البيانات أن الفترة العمرية من (٤٠ – ٥٠) هي المرحلة الأعلي من حيث درجة الفقر في قريتي

الدراسة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى؛ أنها هي مرحلة تكوَّن الأسرة وإنجاب الأبناء مما يحتاج إلى زيادة في النفقات على أرباب الأسر.

٣- وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للفقراء في قرية بربحري:

يتضح من خلال الدراسة الميدانية أن غالبية حالات الدراسة من الأُميين حيث بلغ عددهم ٢٧ حالة من إجمالي حالات الدراسة وهذه الحالات ممثلة جميع الفئات العمرية، و١١ حالة تستطيع القراءة والكتابة، وحصل على الشهادة الابتدائية عدد ٦ حالات من حالات الدراسة، و٥ حالات لديها شهادة إعدادية، في حين أن عدد المتحصلين على المؤهل المتوسط حالة واحدة من حالات الدراسة، ويتضح من ذلك تدني المستوى التعليمي في قرية بر بحري.

٤- وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للفقراء في قرية بر بحري:

يتضح أن غالبية حالات الدراسة من المتزوجين والمتزوجات، حيث بلغ عددهم ٣٣ حالة من إجمالي حالات الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبيتهم يقعون في المرحلة ما بين ٣٠ ـــ ٥٠ عام، وفي الأغلب تكون هذه المرحلة هي مرحلة تكوين الأسرة وإنجاب الأبناء مما يجعلها فترة عمرية كثيرة النفقات والاحتياجات المادية في حياة الأفراد، يليها الأرامل حيث بلغ عددهم ١٥ حالة من إجمالي حالات الدراسة، وبلغت حالات المطلقات ٣ حالات من حالات الدراسة. وتعد نسبة الأرامل نسبة مرتفعة جداً في قرية بر بحري.

٥- فيما يتعلق بالمهنة التي يمتهنها للفقراء في قرية بر بحري:

تبين من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها أن نسبة كبيرة من حالات الدراسة لا يعملون، حيث بلغ عددهم ٢٠ حالة من حالات الدراسة، حيث يوجد من بينهم عدد ٥ حالات يعتمدون على المساعدات الاجتماعية اعتمادًا كليًا، وعدد ١٤ حالة منهم

ربة منزل لا تعملن، وحالة مريض قلب كان يعمل بالصـــيادة مســـبقاً، إلا أنه لم يعد يعمل وظل في البيت واعتمد على عمل ابنه كمصـــدر للدخل، ولم يبحث عن أعمال أخرى تتناسب مع أوضاعه الصحية، كما يعمل بمهنة الصيادة ١٧ حالة من حالات الدراسة، حيث تعتبر مهنة الصيد هي المهنة الأساسية بالقرية ويعمل شريحة كبيرة من أفراد المجتمع بها، فجميع حالات الدراســـة من الإناث يعمل أزواجهم بمهنة الصيادة (صيادين لدى الغير) وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المكان المطل على ساحل البحر المتوسط وكذلك بحيرة البرلس، إضـــافة إلى تدني مســـتوى التعليم وتزايد عدد الســـكان وانتشـــار معدلات البطالة، تليها نســـبة من يعملون بحرفة أعمال البوص وعددهم ٨ ، وعدد ٥ حالات من إجمالي حالات الدراســة ممن يعملون بمهن أخرى، كالعمل في الزراعة ، أو الحراسة على مزارع سمكية ، أو العمل في وظيفة حكومية.

٦- فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة الخاصة بعينة الدراسة:

من خلال تحليل البيانات المتحصـــل عليها نجد أن عدد أفراد الأســـرة مرتفع جداً في قرية بر بحري عن قرية منشـة الشـرقية، حيث نجد أن ١٢ حالة من حالات الدراسـة تتكون أسرهم من ٩ أفراد، و٢٤ حالة من حالات الدراسة تتكون أسرهم ما بين (٦ – ٧ أفراد)، أما الحالات التي بلغ عدد أفرادها ٨ أفراد عددها ٧ حالات من إجمالي حالات الدراســة، والأســر التي يتكون أفرادها من ٥ أفراد وهي أقل عددًا وعددهم ٧ حالات، وهذه الزيادة تعتبر ســبب رئيسًــا وأســاســيًا في ارتفاع نســبة الفقر في قرية بربحري التي تعد أعلى قري مركز البرلس في معدلات الفقر، ويرجع ذلك إلى وجود درجة عالية من الأمية والجهل وارتفاع نســـبة البطالة، حيث تكون الزيادة في عدد أفراد الأسـرة ثروة غير مسـتغلة بالشـكل الصـحيح وبذلك تصـبح عبئًا على الأسـر أنفسهم وكذلك على الدولة.

٧- فيما يخص نوع الأسرة للفقراء:

من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها في الدراسة الميدانية، يتضح أن أكثر أنماط الأسر السائدة بمجتمع الدراسة هو نمط الأسرة النووية ، حيث بلغ عددهم ٤٥ حالة من إجمالي حالات الدراسة بالقرية من الذين يعيشون بمفردهم مع أسرتهم الصغيرة، وقد يرجع ذلك لانتشار معدلات الفقر بالمقام الأول مما جعل الأفراد تميل إلى الانعزالية والتأثر بالتغيرات الاجتماعية المعاصرة التي أدت إلى الصراعات، ولاسيما مع الاتجاه للزواج الحديث الذي يعتمد على الاستقلالية وعدم الميل إلى الزواج داخل أسرة كبيرة، بعكس عدد من يعيشون في أسر ممتدة وقد بلغ عددهم ٥ حالات من إجمالي حالات الدراسة، والنسبة الأغلب منهم حالات الأرامل والمطلقات اللاتي يعيشن مع أبائهن أو أمهاتهن في حالة وفاة الأب.

٨- فيما يتعلق بعدد أبناء حالات الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية تبين وجود ارتفاع في نسبة الخصوبة لدى حالات الدراسة والميل إلى الإنجاب حيث بلغ إجمالي عدد الأبناء ٢٧٧ ابن وابنة، كما أن متوسط عدد أبناء حالات الدراسة ٥ أبناء، حيث تبين أن ١٩ حالة من حالات الدراسة لديهم ٥ أبناء، أما من لديهم ٤ أبناء عددهم ١٠ حالات من إجمالي حالات الدراسة، و٨ حالات ممن لديهم ٦ أبناء ، وعدد ٧ حالات ممن لديهم٧ أبناء، في حين بلغ عدد الحالات التي لديها ٨ أبناء فأكثر ٥ حالات من إجمالي حالات الدراسة، وحالة واحدة لديها ٣ أبناء، مما يعكس تزايد كبير في أعداد الأبناء؛ نتيجة للعوامل السابق ذكرها، كالأمية والرغبة في إنجاب الذكور والعزوة، فبسؤال إحدى حالات الدراسة وهي الحالة رقم (٤٠) عن سبب كثرة الإنجاب ذكرت: "والله أبوهم كان نفسه يخلف واد جبت الخمس بنات الأول وبعد كدا ربنا عطاني ولدين والعيال رزق من ربنا وأهي عزوة"، وهنا يتبين نظرة هؤلاء الحالات للإنجاب على أنه مصدر للقوة والعزوة دون النظر إلى كيف ستوفر هذه الأسر لأبنائهم حقوقهم من التعليم والتنشئة الاجتماعية في بيئة

أفضل والقدرة على تقديم الرعاية الصحية وتوفير كافة متطلباتهم من ملبس ومسكن ملائم، كما وضحت نتائج الدراسة أن نوعية هؤلاء الأبناء وقد يكون سببًا من أسباب كثرة الإنجاب، حيث بلغت نسبة الأبناء الإناث في حالات الدراسة نحو (٢٠٢أنثى) من إجمالي الأبناء، يقابلها عدد(٧٥ ذكرًا) من الأبناء الذكور لحالات الدراسة نتيجة للرغبة في إنجاب الذكور.

٩- فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لأبناء حالات الدراسة:

يتضح من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها أن غالبية أبناء حالات الدراسة ممن تسربوا من التعليم؛ حيث بلغ عددهم ٨١ من إجمالي الأبناء، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى درجة الفقر التي يعيش فيها الأفراد وعدم قدرتهم على رعاية أبنائهم من الناحية التعليمية فيلجأ عدد كبير منهم إلى إخراج الأبناء من التعليم لخفض النفقات المطلوبة دون التفكير في الحد من الإنجاب، يليهم من هم في المرحلة الابتدائية وعددهم ٦٦ من الأبناء، أما طلاب المرحلة الإعدادية فقد بلغ عددهم ٥٢ من إجمالي الأبناء، في حين وجود ٣٩ منهم لم يذهبوا إلى التعليم مطلقًا، وعدد ٢٣ من الأبناء دون سن التعليم، وعدد ١٥ من الأبناء في مرحلة التعليم المتوسط، وعدد ٢ من الأبناء في المرحلة الجامعية، ما سبق يعكس تدني مستوى التعليم للأبناء بشكل عام ، نتيجة لتدني المستوى الاقتصادي وانتشار الفقر وزيادة عدد الأبناء من الجنسين.

١٠- فيما يتعلق بالظروف والأوضاع السكنية لحالات الدراسة:

- **نمط المسكن:**

يتضح أن عدد ٢٧ حالة من إجمالي حالات الدراسة بالقرية يسكنون مع أهليهم وذويهم ويتقاسمون ملكية المسكن فيما بينهم ، وعدد ١٨ حالة من حالات الدراسة

يمتلكون مسكنهم، في حين أن ٥ حالات من إجمالي حالات الدراسة يعيشون في مسكن بالإيجار؛ مما يعكس الأوضاع المتدنية اقتصاديًا وسكنيًا بالنسبة لحالات الدراسة بالقرية.

- **عدد الحجرات:**

يتضح من خلال الدراسة الميدانية أن غالبية المساكن بحالات الدراسة بالقرية تتكون من ثلاث حجرات حيث يعيش عدد ٢٧ حالة من حالات الدراسة مع أسرهم في مسكن يتكون من ثلاث حجرات، وعدد ١٤ حالة من حالات الدراسة ممن أشاروا إلى أنهم يعيشون في مسكن يتكون من أربع حجرات، ويعيش في مسكن يتكون من حجرتين عدد ٩ حالات من إجمالي حالات الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى زيادة عدد أفراد الأسر، والتي تجبر أكثر من أسرة على السكن في مكان واحد. كما لوحظ أن الغالبية العظمي من المساكن صغيرة المساحة مقارنة بعدد أفراد الأسرة الواحدة داخل المساكن، حيث تعيش الأسر في حجرات ذات مساحات صغيرة، هذا إلى جانب أن هذه الحجرات قد تكون خالية من الأثاث أو يوجد بها سرير واحد في الغرفة الواحدة. حيث ذكرت الحالة رقم (٢١) ": احنا عايشين فوق بعض قاعدين في أربع أوض ومش مكفين العيال بتطلع تنام في الصالة أنا وأبوهم في أوضة وهما متوزعين على الأوض كل أوضة فيها سرير اللي بينام على السرير بينام والباقي بيفرشوا ويناموا على الأرض".

- **هيكل المسكن:**

تبين من خلال الملاحظة العلمية للباحثة أن المساكن الخاصة بحالات الدراسة قد اتسمت بعدم وجود أساس للمسكن؛ حيث يتم البناء باستخدام الطوب الأبيض ومعظم المساكن دور أرضي فقط والجدير بالذكر أنه ليس هناك أي تراخيص للبناء ومعظم

المساكن بُنيت بشكل عشوائي ومساحة المسكن غير محددة؛ حيث تختلف حسب قدرة الأسرة على البناء، ولفت نظر الباحثة أثناء التجول بالقرية مسكن طوله أكثر من ٢٠ متر وعرضه حوالي ٣ متر وهو عبارة عن غرف متتالية خلف بعض وبسؤال إحدى حالات الدراسة بالقرية ذكر أنه أحد الفقراء بالقرية ممن لديها أبناء كثيرين وكلما أرد تزويج أحد الأبناء يبني في آخر المنزل غرفتين له ويستقل في حياته حتي أصبح شكل المسكن كسور مدرسة عباره عن بناء طولي بالطوب الأبيض وسقف من الألواح الخشبية. حيث أن أغلبية الأسقف للمساكن كانت عباره عن ألواح خشبية ٩٥% من المساكن كانت على هذا الشكل، وتوجد بهذه الألواح الخشبية فراغات كثيرة، فإذا حل الشتاء امتلأت المساكن بماء المطر من تلك الفراغات.

وذكر أحد أفراد القرية: أن السبب في بناء المساكن بهذا الشكل يرجع إلى أنه في بوادر الإقامة في القرية لم يكن هناك أى وسيلة مواصلات من وإلى القرية وأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى القرية كانت عن طريق القوارب في بحيرة البرلس ولم تستطيع هذه القوارب حمل معدات البناء للتمكن من بناء المسكن بشكل جيد.

المحور الأول: التعرف على التداعيات الاجتماعية للتضخم على الفقراء في مجتمع الدراسة:

- تداعيات التضخم الاقتصادي على قدرة الأسرة في توفير حاجتها من الطعام: من خلال تحليل البيانات، يتبين أن الإنفاق الشهري للفقراء على الطعام يمثل جزءًا كبيرًا من دخلهم الشهري؛ حيث يتراوح هذا الإنفاق ما بين ٥٠% إلى ٧٠% من دخل الأسرة. يشير ذلك إلى أن الطعام يُعتبر من الأولويات القصوى في حياتهم اليومية. فقد ذكرت إحدى الأسر في حالتها رقم (٢): " أنا بشتري أكل يوم بيوم كدا على قد

اللي معايا ممكن يوم أجيب بعشـرة جنية طلبات أو بعشـرين جنيه وأيام مفيش نأكل شاي وعيش بس بعمل حسابي أشتري كل شهر فرخة بـــ٦٠ جنيه قولي الشهر على بعضه عايز ٤٥٠ جنيه "، مما يدل على أن تخصيص هذه النسبة الكبيرة من الدخل للغذاء هو أمر لا مفر منه في ظل ارتفاع الأســـعار. كما أشـــار البعض إلى أنهم يواجهون صـــعوبة في توفير احتياجاتهم الأخرى بســبب تركيز الأموال على الطعام، وهو ما يوضـح حجم التأثير الاقتصـادي الذي يشـكله الإنفاق على الطعام في الحياة اليومية للفقراء.

كما يتبين أن الفقراء يعتمدون بشكل أساسي على الحبوب مثل الأرز والقمح والدقيق، بالإضافة إلى البقوليات مثل الفول والعدس. هذه السلع تُعتبر أكثر استهلاكًا نظرًا لانخفاض تكلفتها مقارنة باللحوم أو الأطعمة الأخرى، مما يجعلها الخيار الأول لتلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية. على ســبيل المثال، في حالة الأســرة رقم (٢١): "العيال بيصـطادوا السمك بنأكل سمك ثلاث مرات في الأسبوع وباقي الأيام بقضـيها يوم بطاطس ويوم أعملهم مكرونه وبطبخ الرز دا مره كل عشـــر أيام احنا ١٢ واحد بيأكلوا عشـــان اطبخ رز عايزة ٣ كيلو بثلاثين جنيه وهعمل جنبه فصـــوليا يعني بيكلفني اليوم دا أكل ٥٠ جنيه ولو ضـاقت خالص ومفيش بنأكل شـاي وعيش وفرخه في اخر الشهر دي لو اتوفر معايا".

- التداعيات الاجتماعية للتضـــخم الاقتصـــادي على تعليم الأبناء: يتبين من تحليل البيانات أن الصـــعوبات التي يواجهها الفقراء في توفير التعليم لأبنائهم تتنوع بشـــكل كبير. أبرز هذه الصـعوبات تتعلق بالتكاليف المرتفعة مثل الرسـوم الدراسـية، وشـراء الكتب المدرسـية، ووسـائل النقل. على سـبيل المثال، في حالة الأسـرة رقم (٧) التي قالت: "أولادي مضطرين يشتغلوا عشان يساهموا في مصاريف المدرسة"، يتضح أن بعض الأسر تضـطر إلى دفع الأطفال للعمل للمسـاعدة في تغطية التكاليف المتعلقة

بالتعليم. كما أشار البعض إلى صعوبة توفير وسائل النقل بسبب بُعد المدارس، مما يؤدي إلى صعوبة في إرسال الأطفال إلى المدارس. كذلك، أظهرت بعض الحالات أن الأسر تعاني من عدم القدرة على توفير الأدوات الدراسية الأساسية، وهو ما يعرقل بشكل كبير قدرة الأطفال على التمتع بتعليم جيد.

- التداعيات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على صحة الأسرة: من خلال تحليل البيانات، يتبين أن التضخم يؤثر بشكل كبير على الوضع الصحي للأسرة؛ حيث أن ارتفاع اسعار الأدوية وتكاليف زيارة الطبيب تشكل عبء على الأسر. ومن تحليل البيانات يتضح أن تعامل الفقراء في حالة مرض أحد أفرادها هو واحد على مستوى جميع حالات الدراسة حيث تلجأ كافة الأسر إلى صيدلية القرية؛ حيث يعتمدون على وصف الصيدلي للعلاج الذي دائمًا يكون بشكل استدانة من الصيدلية وذلك دون اللجوء إلى طبيب ويقوم بعض الأشخاص المقتدرين ماليًا سواء من بر بحري أو خارجها بتسديد الصيدلية لكل الفقراء كشكل أخر من الصدقات. ويوجد بالقرية وحدة صحية إلا أنه لم يتم افتتحها إلى الآن وأقرب مستشفى عام للقرية هي مستشفى برج البرلس ونادرًا ما يلجأ إليها الأفراد لتكلفة المواصلات. وقد لاحظ على القرية أنه يوجد بها عدد كبير من الأرامل وقد ذكر أحد الإخبارين أن الأغلبية قد وفاتهم المنية بسبب مرض أو حوادث بسبب الطريق الدائري. على سبيل المثال ذكرت الحالة رقم (٥): "اللي بيتعب بروح بيه الصيدلية أجبله علاج على الحساب" وذكرت الحالة رقم (١٥) "بروح الصيدلية الدكتور بيدي علاج بيخفف كتر خيره والله بيصبر على اللي بيتعب بروح باللي تعبان وبيديله العلاج ولما ربنا يفرجها بسدده وفي أوقات كتير ناس بتيجي تسدد لنا واحنا منعرفهاش صدقه عنهم لنا". وذكرت الحالة رقم (٢٦): "اللي بيتعب بجبله حاجه من الصيدلية". وذكرت الحالة رقم (٤٠): "لو نزل برد بعمل نعناع أو شاي بليمون لو حاجة شديدة بروح الصيدلية أجيب علاج ودكتور الصيدلية

بيطول باله على الناس". وذكرت الحالة رقم (٥٠): "بروح الصـيدلية لو أنا تعبت أو حد من العيال".

- التداعيات الاجتماعية للتضـخم الاقتصـادي على توفير الملبس: تبين من خلال تحليل البيانات أن جميع حالات الدراسـة تعتمد بشـكل كبير على الملابس التي تقدم بواسـطة جمعية التنمية المحلية بالقرية بتقديم الملابس للفقراء أو بعض الأشـخاص من خارج القرية إذا أن قرية بر بحري تعتمد بشـكل كبير على المسـاعدات الخارجية سوء كانت على شكل طعام أو ملابس والتي دائمًا تقدم في مواسم الصيف والشتاء وعيد الأضحي وعيد الفطر. على سبيل المثال ذكرت الحالة رقم (٢): "العيال بيلبسوا ورا بعض والجمعية بتوزع هدوم بجيب منها وفي ناس بتوزع في الأعياد ودخلت الشتاء مش بعتمد على الشرا". وذكرت الحالة رقم (١٤): "في ناس بتجيب هدوم هنا بتبقي مستعملة أنا بغسلها وبنلبسها ولو احتجت حاجه لعيل ملقتهاش في الهدوم اللي بتتوزع بشتريها بالقسط".

المحور الثاني: التعرف على أسـاليب التكيف التي اتبعها الفقراء في مجتمع الدراسة:

- آليات التكيف التي يتبعها الفقراء للتعامل مع الفجوة بين معدلات دخولهم ومتطلباتهم الأساسية: يتبين من تحليل البيانات أن الفقراء يعتمدون على مجموعة من آليات التكيف للتعامل مع الفجوة بين دخولهم ومتطلباتهم الأساسية. من أبرز هذه الآليات تقليل الإنفاق على السلع غير الأساسية، مثل تقليص الاستهلاك الكمالي أو الترفيهي، والبحث عن بدائل رخيصة للسلع الأساسية. على سبيل المثال، في حالة الأسرة رقم (١٠): التي قالت "ناكل أقل، وكلنا بنقلل في حاجاتنا عشان نقدر نعيش"، يتضـح أن الأسـر تلجأ إلى تقليل حجم الوجبات أو التقليل من شـراء بعض المواد

الغذائية لتمديد ميزانيتهم. كما أن بعض الأسـر تتبنى اسـتراتيجيات للحصـول على دخل إضافي، مثل العمل في وظائف إضافية أو مشاريع صغيرة.

- **تكيف الفقراء مع ارتفاع أسعار الوقود (الغاز والكهرباء) وزيادة فواتير المياه:** من خلال تحليل البيانات، يتبين أن الفقراء تكيفوا مع ارتفاع أسـعار الوقود والكهرباء وزيادة فواتير المياه من خلال تقليل استهلاك هذه الموارد قدر الإمكان. يعتمد البعض على تقليل اسـتخدام الأجهزة الكهربائية مثل المكيفات والمراوح، كما في حالة الأسـرة رقم (٣): التي قالت "أطفأنا المكيفات تمامًا عشـان نوفر في فاتورة الكهرباء". كما أن بعض الأسـر تتبنى اسـتراتيجيات أخرى مثل اسـتخدام مصـادر بديلة للطاقة أو تقليل اسـتهلاك الماء بشـكل كبير لتخفيف العبء المالي. وقد أشـارت حالة أخرى إلى أن الفقراء يعمدون إلى تقليل حجم الاسـتهلاك من خلال تنظيم اسـتخدام الأجهزة الكهربائية في أوقات معينة من اليوم.

- **استراتيجيات التكيف التي يعتمدها الفقراء لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية:** يتبين من تحليل البيانات أن الفقراء يعتمدون على اسـتراتيجيات متعددة لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية. من أبرز هذه الاستراتيجيات شراء السلع بكميات كبيرة عندما تكون الأسعار منخفضـة، كما في حالة الأسرة رقم (١٧) التي قالت: "نشـتري الأرز بكميات كبيرة عشـان نخفف من الزيادة في الأسـعار". كما يعتمد البعض على تناول الأطعمة الرخيصـة مثل الحبوب والبقوليات، حيث تُعتبر هذه الأطعمة بديلًا مناسـبًا للّحوم التي أصـبحت خارج قدراتهم المالية. في حالة الأسـرة رقم (٩)، قالت: "الفول والعدس دول اللي بنعتمد عليهم أكتر وقت الغلاء"؛ مما يعكس تكيُّف الأسـر مع هذه التغيرات من خلال ال٢صسشءؤرؤر عن بدائل أقل تكلفة.

- **كيف يتعامل الفقراء مع الاحتياجات الطارئة مثل المرض والعلاج:** من خلال تحليل البيانات، يتبين أن الفقراء يواجهون صـعوبة كبيرة في التعامل مع الاحتياجات

الطارئة مثل المرض والعلاج بسبب التكلفة المرتفعة للخدمات الصحية. في العديد من الحالات، يعتمدون على المستشفيات الحكومية أو الجمعيات الخيرية للحصول على العلاج. كما في حالة الأسرة رقم (١٣): التي قالت "رحت المستشفى الحكومي عشان أقدر أتعالج بس"، مما يدل على أنهم يضطرون إلى اللجوء إلى الخيارات الصحية الأقل تكلفة. في حالات أخرى، يتأخر البعض في تلقي العلاج بسبب العجز المالي، كما في حالة الأسرة رقم (٢٥) التي قالت: "مش قادر أودي أولادي للدكتور لأن الفاتورة غالية". هذا يشير إلى أن العجز المالي يؤدي إلى تأجيل العلاج في العديد من الحالات.

- ما هي الطرق التي يعتمدها الفقراء لتدبير نفقات الملبس في ظل التضخم: من خلال تحليل البيانات، يتبين أن الفقراء يتبعون عدة طرق للتكيف مع ارتفاع تكاليف الملبس نتيجة للتضخم. تعتمد معظم الأسر الفقيرة على تقليل الإنفاق على الملابس الجديدة وشراء الملابس المستعملة أو الملابس الرخيصة من الأسواق الشعبية. على سبيل المثال، في حالة الأسرة رقم (١٨): التي قالت "نشتري ملابس قديمة أو مستعملة من الأسواق الشعبية لأن الأسعار في المحلات غالية جدًا"، يتضح أن الأسر تلجأ إلى الخيارات الأكثر اقتصادية مثل الأسواق المخصصة للملابس المستعملة أو العروض الترويجية التي تقدمها بعض المحلات. إضافة إلى ذلك، يشير بعض المبحوثين إلى أنهم يضطرون إلى تمديد فترة استخدام الملابس الحالية لفترة أطول بدلًا من استبدالها، كما في حالة الأسرة رقم (١١): التي قالت "الملابس القديمة بنغسلها كويس ونحافظ عليها عشان نقدر نلبسها أطول وقت". هذه الاستراتيجيات تشير إلى أن الفقراء يتكيفون مع التضخم من خلال تقليل الإنفاق على الملابس وتفضيل الخيارات الأكثر توفيرًا.

- تدبر الأسر الفقيرة مصروفات تعليم أبنائها في مواجهة التحديات الاقتصادية: من خلال تحليل البيانات، يتبين أن الأسر الفقيرة تتبنى مجموعة من الاستراتيجيات لتدبير مصروفات تعليم أبنائها في مواجهة التحديات الاقتصادية. أولًا، يعتمد الكثير منهم على المدارس الحكومية التي توفر تعليمًا مجانيًا أو بتكاليف منخفضة مقارنة بالمدارس الخاصة. على سبيل المثال، في حالة الأسرة رقم (٦) التي قالت: "أولادي في مدرسة حكومية عشان المصاريف فيها أقل"، يتضح أن التعليم الحكومي هو الخيار الأكثر ملائمة للفقراء. ثانيًا، بعض الأسر تلجأ إلى جمع التبرعات أو المساعدات من الجمعيات الخيرية أو الأصدقاء لدعم مصاريف التعليم. كما في حالة الأسرة رقم (٢٠) التي ذكرت: "جمعنا شوية فلوس من الجيران عشان نقدر نجيب الكتب المدرسية لأولادنا". ثالثًا، تلجأ بعض الأسر إلى تأجيل دفع بعض المصاريف الدراسية مثل رسوم الأنشطة أو الدروس الخصوصية، مما يؤخر عملية التعليم لبعض الأبناء. وفي بعض الحالات، يتم إشراك الأبناء في العمل للمساهمة في تغطية المصاريف المدرسية كما في حالة الأسرة رقم (٩) التي قالت: "أولادي بيشتغلوا عشان يساهموا في مصاريف المدرسة"، مما يوضح تكيف الأسر مع التحديات الاقتصادية من خلال إشراك الأبناء في توفير جزء من مصاريف التعليم.

نتائج الدراسة:

- تعتمد الأسر الفقيرة على الأطعمة منخفضة التكلفة مثل الحبوب والبقوليات، مع تقليل استهلاك اللحوم.
- بعض الأسر تتبع استراتيجيات مثل شراء الطعام يومًا بيوم أو الاعتماد على الصيد أو المساعدات الغذائية.

- يضـــطر الأطفال في بعض الأســـر إلى العمل للمســـاهمة في مصـــاريف التعليم.
- تواجه الأسر صعوبة في تأمين الأدوات الدراسية وتكاليف النقل، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة التحاق الأطفال بالمدارس.
- ارتفاع تكاليف العلاج يدفع الأســر إلى الاعتماد على الصــيدليات بدلًا من المستشفيات، وغالبًا يكون الدفع بنظام الدين.
- قلة توفر الخدمات الصحية في القرى؛ تجبر السكان على تأجيل العلاج أو الاعتماد على المسكنات المنزلية.
- يعتمد الفقراء بشـــكل أســـاســـي على التبرعات من الجمعيات الخيرية أو الملابس المستعملة.
- شراء السلع بكميات كبيرة عند توفر العروض؛ لتجنب تأثير ارتفاع الأسعار.
- الاعتماد على أطعمة منخفضة التكلفة مثل الفول والعدس كبدائل للحوم.

توصيات الدراسة

أولًا: توصيات لتحسين الأمن الغذائي للأسر الفقيرة

١. **توســـيع برامج الـدعم الغـذائي** من خلال الجمعيـات الخيريـة والجهـات الحكومية لضـــمان وصـــول المســـاعدات إلى الأســـر الأكثر احتياجًا، مع التركيز على تقديم السلع الأساسية مثل الحبوب والبقوليات بأسعار مدعومة.

٢. **إطلاق مبادرات تعاونية مجتمعية** تتيح للأسـر الفقيرة شـراء السـلع الغذائية بالجملة بأسعار مخفضة.

٣. **تعزيز الوعي الغذائي** حول كيفية إعداد وجبات غذائية متوازنة بتكاليف منخفضة، وذلك من خلال برامج توعوية في مراكز التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية.

ثانيًا: توصيات لدعم التعليم ومواجهة التكاليف الدراسية

١. **تقديم منح دراسية ومساعدات مالية** للطلاب من الأسر الفقيرة؛ لتغطية الرسوم الدراسية والتكاليف التعليمية الأساسية.

٢. **توفير وسائل نقل مجانية أو منخفضة التكلفة** للطلاب الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى المدارس بسبب بعد المسافة.

ثالثًا: توصيات لتحسين الخدمات الصحية للأسر الفقيرة

١. **تفعيل برامج الرعاية الصحية المجانية أو منخفضة التكلفة** للفئات الأكثر احتياجًا، مع العمل على تحسين خدمات المراكز الصحية في القرى.

٢. **إطلاق حملات توعوية** لتعريف الفقراء بكيفية الاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية والجمعيات الخيرية الطبية.

رابعًا: توصيات لتحسين أوضاع الإسكان والملابس

١. **تعزيز دور الجمعيات الخيرية في توفير الملابس** من خلال برامج مستدامة تقدم الملابس الجديدة والمستعملة بحالة جيدة للأسر المحتاجة.

٢. **تطوير برامج تمويلية ميسرة** لدعم الأسر الفقيرة في تحسين أوضاعهم السكنية، مثل دعم صيانة المنازل أو توفير سكن منخفض التكلفة.

المراجع

- إبراهيم، محمد عبدالحميد. (١٩٩٩)، الدولة والفقر في مصر (١٩٧٥ – ١٩٩٥)، ملاحظات أولية في أعمال الندوة السنوية السادسة، الفقر في مصر: الجذور والأسباب والتداعيات والآفاق المستقبل، القاهرة، ٨ – ٩ مايو، قسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة القاهرة.

- ابن منظور، لسان العرب، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، المجلد الثاني، دار لسان العرب.

- العيسى، جهينة سلطان، وآخرون، (١٩٩٩). علم إجتماع التنمية ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

- الحسيني، السيد، (١٩٩٩). التبيعية الفكرية والاستقلال المعرفي: تحليل نقدي لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث، بحوث ندوة مركز البحوث العربية بالقاهرة، تحرير أمينة رشيد، دار الأمين للنشر، القاهرة.

- الوادي، أحمد حسين، والعساف، أحمد عارف، (٢٠١٠). الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان.

- الشيخ، رانيا، (٢٠٢١). التضخم أسبابه، آثاره، وسُبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد (١٨).

- الرمحي، محمد، (١٩٨٦). الآثار الاجتماعية للتضخم: ملاحظات أساسية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء حول التضخم في العالم العربي، تنظيم المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٨/٣/١٩٨٥-١٦م، بيروت: الدار الجامعية للدراسات والنشر.

- ألان، وودز. (٢٠١٤)، رهينة أفكار ماركس، لندن.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، (٢٠٢٢).
- العيسوي، إبراهيم، (١٩٩١). قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- توفيق، سالم، (٢٠٠٠) أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، طبعة أولى.
- حماد، جمال محمد، (٢٠١٤)، التضخم وآثاره الاجتماعية، دراسة على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٢.
- رجب، وضاح نجيب، (٢٠١١). التضخم والكساد، الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة ١، دار النفائس، الأردن.
- زكي، رمزي، (١٩٨٠). مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- سليمان، عمرو محمد فريد سيد، (٢٠١٩). قرض صندوق النقد الدولي وأثره على الاقتصاد المصري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، العدد ٥٠.
- صيام، شحاته، (١٩٩٥). الدولة وإعادة إنتاج الفقر، رامتان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، طبعة ١.

- عبد العزيز، أحمد محمد عادل، (٢٠١٦). الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع) سعر الفائدة – متغيرات التضخم – الضرائب – عجز الموازنة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
- عبد الناصر، جمال، (٢٠١٠). العجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، الأردن.
- عبدالله، عبدالخالق، (١٩٨٦). التبيعية والتبيعية السياسية، ط ١، المؤسسة الجامعية، لبنان، ١٩٨٦، ص ٦٠.
- عبد الحي، أحمد تهامي، (٢٠١٨). ظاهرة التبعية: أصولها – أبعادها – مآلاتها، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني – المجلد الخامس والخمسون.
- عبد المجيد، محمد سعيد، والحيطي، ممدوح عبد الواحد، (٢٠٢٣). التداعيات الاجتماعية لظاهرة التضخم على التنمية دراسة للحالة المصرية، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد ٥٢.
- عبد المعطي، عبد الباسط، والهواري، عادل مختار، (١٩٨٧). علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- غباش، منوبي، (٢٠١٩). فكرة الفقر وواقع الفقراء، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد ٨، العدد ٣٠.
- قحف، منذر، (١٩٩٣). قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات وقائع الندوة التي عقدت في مقر البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٠ – ١٤.

- قندوز، حنان، (٢٠٢٢ –٢٠٢٣). أثر البطالة والتضـــخم في الدول النامية من منظور منحنى فيليبس خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠١٨، أطروحـة دكتوراة، كليـة العلوم الاقتصــادية والتجارية وعلوم التســيير، قســم العلوم الاقتصــادية، جامعة قاصدي مرباح.

- ماركس، كارل. (١٩٧٥)، بيان الحزب الشيوعي، ترجمة العفيف الأخضر، دار ابن خلدون، الطبعة الاولي.

- مسـلم، ميس توفيق، (٢٠١٥). اسـتخدام أسـلوب اسـتهداف التضـخم في الدول النامية وإمكانية تطبيقه في ســورية، كلية الاقتصــاد، جامعة تشــرين، رســالة ماجستير.

- معهد التخطيط القومي. (٢٠١٠)، الاقتصاد ي المصري، بناء الطاقة الانتاجية والتنمية في مصر، القاهرة.

- مهران، زكريا، (٢٠١٤). التاريخ يفســر التضــخم والتقلص، مؤســســة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

- نجم الدين، عدنان كريم وآخرون، (٢٠١٢). التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة بين التضـــخم وعرض النقد في العراق للمدة ١٩٨٥–٢٠٠٨م، مجلـة الكويـت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٦.

- هيجوت، ريتشـــارد، (٢٠٠١). نظرية التنمية الســـياســـية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبدالحميد، الطبعة الأولى، عمان، المركز العلمي للدراســـات السياسية.

- John Scott and Gordon Marshall, (2005), A Dictionary of Sociology, Oxford University press.

- "poverty" Della Summers_ Longman active study dictionary. Page. 507
- Jan de Vries, (1983), Poverty and Capitalism, Theory and Society, Vol.12 No. 2.
- Sebastian Schich, European Stock Market Dependencies When Price Changes are Unusually Large, Applied Financial Economics Vol. 14, Routledge, London, 2004, p.165.